الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

السودانيون يرفضون اتفاق ماشاكوس

تواصل «الوفد» اليوم نشر ردود الأفعال حول توقيع اتفاق «ماشاكوس» الذى وقع بين حكومة السودان برئاسة عمر البشير، والجبهة الشعبية بقيادة جون جارانج، والتى بموجبها وافق الطرفان على حق تقرير المصير للجنوب السودانى، بعد ٦ سنوات والذى قد يؤدى فى النهاية الى انفصال الجنوب عن الشمال السودانى.. وهو الاتفاق الذى وصف من قبل بعض الدوائر السياسية فى مصر، بأنه «كارثة».

«الوفد» خلال هذا التحقيق، تستطلع رأى عدد من السياسيين السودانيين لمعرفة تفاصيل ماحدث، والأساليب والدوافع التى جعلت حكومة السودان توافق على توقيع هذا

الحلقة الثانية

الدكتور نعمان جمعة

الاتفاق.. وخطورة ذلك على امن السودان ومصر معا.. كما نستطلع رأى اشقائنا السودانيين فى الدعوة التى نادى بها نعمان جمعة رئيس حزب الوفد بانشاء إدارة مصرية تتولى شئون السودان، وتعيد الثقة بين البلدين، وتفتح مجالات التعاون المشترك بين ابناء وادى النيل لتحقيق مصلحة الشعبين.

الأحزاب والقوى السياسية تطالب مصر بالمشاركة فى الجولة الثانية للاتفاق

اتفاق ماشاكوس لن يؤدى الى سلام دائم لأنه لم يشمل كل الأحزاب والقوى السياسية فى السودان

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

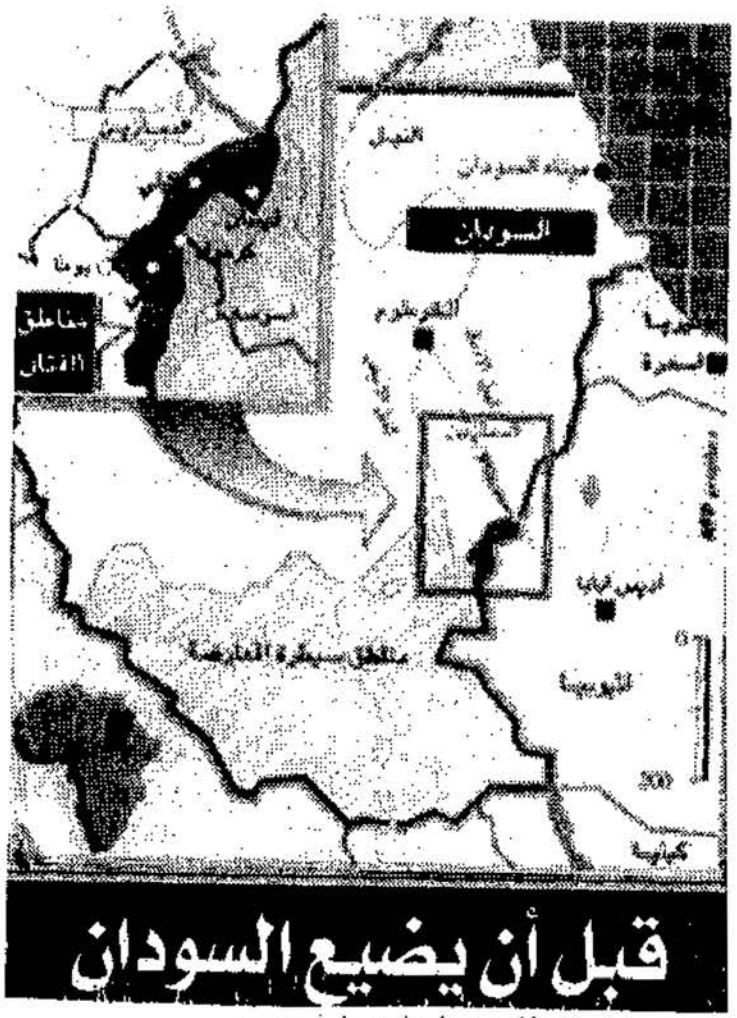

قبل أن يضيع السودان

تحقيق يكتبه:

سيد عبد العاطى

● رقية عبد القادر ممثلة حزب الأمة السودانى بالقاهرة.. تقول: لاشك ان حزب الأمة يرفض تقسيم السودان.. ويرى ان اتفاق «ماشاكوس» فى ظاهره خير، اذ يؤدى الى وقف الحرب واحلال السلام.. وفى باطنه شر، اذ يكرس الانفصال، ويكرس وجود دولة مسيحية فى الجنوب، ودولة اصولية فى الشمال.. وبذكل فان الاتفاق يتنافى مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان، والشرعية الدولية.. وخطورة النموذج السودانى لو طبق، سوف ينتقل الى دول الجوار، كينيا، وتشاد، وافريقيا الوسطى.. كما يرى حزب الأمة ان الاتفاق وقع بين طرفين لايؤمنان الا بلغة السلاح، وليسا حريصين على الديمقراطية ولغة الحوار.. كل طرف يريد ان يفرض سلطته وسطوته.. بينما تجاهل هذا الاتفاق كل الاحزاب والقوى السياسية السودانية، التى تمثل غالبية الشعب السودانى.

كما ان لحزب الأمة ملاحظة هامة وخطيرة.. ففى عام ١٩٩٥ وفى اسمرة، وقعت قوى التجمع المعارض السودانى على وثيقة اطلق عليها «مقررات اسمرة» شارك فيها الحزب الاتحادى، والامة، والشيوعى، والنقابات المهنية، والفصائل الاخرى التى تمثل القوى السياسية السودانية الحقيقية.. كماوقع على الوثيقة الحركة الشعبية بقيادة جون جارانج.. وقد وافق الجميع على وقف الحرب، واقرار السلام، وإحداث التحول الديمقراطى، وتوزيع السلطة، والثروة.. وكان اخر بنود الاتفاق حق تقرير المصير.

اذ تم الاتفاق على انه فى حالة عدم تطبيق هذه البنود، يحق للجنوبيين ان يقرروا مصيرهم.. هذا الاتفاق لم تشارك فيه الحكومة السودانية.. اذن الحركة الشعبية بقيادة «جون جارانج» وافقت على مقررات اسمرة، وقالت انها ملتزمة بما وقعت عليه، لكننا فوجئناب الحركة الشعبية تتخلى عن مقررات اسمرة، واتت بحق تقرير المصير فى المقدمة، وتذهب الى «ماشاكوس» لتوقع اتفاقا منفردا مع الحكومة السودانية، متجاهلة ما سبق وتم الاتفاق عليه، لذا فان الاحزاب والقوى السياسية السودانية تعارض ماتم التوقيع عليه فى «ماشاكوس».

وتضيف رقية عبد القادر: لذا يجب على مصر ان يكون لها دور فعال لتوثيق العلاقات مع السودان لانقاذ ما يمكن انقاذه، قبل ان تصير السودان، سودانين، وذلك كما دعا الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد، فهذه الدعوة نشكره عليها، ونتمنى ان تلقى استجابة من الحكومة المصرية، فما احوج السودان لمصر الآن، وما احوج مصر للسودان ايضا.. ونحن نؤيد وجود ادارة، او هيئة او مؤسسة يكون على راسها وزير او مستشار لرئيس الجمهورية تتولى شئون السودان، هذه المؤسسات لابد ان تجمع كل الادارات التى تتعامل مع الملف السودانى لسرعة اتخاذ واصدار القرار.. مؤسسة تتعامل مع الملف السودانى من منظور دبلوماسى، وليس من منظور امنى.. فتعدد الادارات يؤدى الى عدم التنسيق، وغياب الرؤية، ومن ثم تعثر اصدار القرار.. وارى ان توحيد هذه الجهات فى ادارة واحدة هو افضل صورة لوضع العلاقات المصرية السودانية فى اطارها الطبيعى، وسوف نجنى من ورائها نتائج ايجابية.. وارى انه بالمثل، يجب ان تكون فى السودان ادارة او هيئة او مؤسسة تتعامل مع الجهات المصرية، والتعاون الاقتصادى بين البلدين يمكن ان يحدث انتعاشا اقتصاديا لشعبى وادى النيل، اذ ان السودان بها ثروة حيوانية كبيرة

رقية عبد القادر:

نتمني أن تلقي دعوة الدكتور نعمان جمعة استجابة من الحكومة المصرية..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

واراض زراعية شاسعة، بالاضافة الى الثروات المعدنية مثل الذهب، والنحاس، واليورانيوم، والبترول.

حقوق المواطنة

● على التوم مستشار التنمية والاستثمار والسياسات الاقتصادية، ووزير الزراعة السودانى الاسبق، وهو من المعارضين المستقلين.. قال: هناك شبه اجماع بين السودانيين من مختلف الوان الطيف والتنوع الفكرى، بأن للاتفاق صفتين ايجابيتين هما: الاتفاق على وقف نزيف الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب.. وبوادر الاعتراف بأهمية تأسيس نظام حكم يقوم على الفيدرالية، وان كانت معالم هذا النظام لاتزال غير واضحة حسب نص الاطار العام للاتفاق المبرم فى الجولة الأولى.. غير ان جميع السودانيين فيما عدا النظام الحاكم، يجمعون على ان سلاما من غير ديمقراطية وعدالة اجتماعية لايمكن ان يصبح مستديماً.

ومن أهم متطلبات الديمقراطية الراسخة والمستديمة والعادلة فى رأى اغلبية السودانيين، هو ضرورة المشاركة الفعلية والتامة لجميع فصائل السودانيين فى المباحثات الجارية، وذلك حتى يمكن الخروج بها من مجرد اتفاق قصير الآفاق، بين حكومة الانقاذ، والحركة الشعبية.. وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا الرأى يشارك فيه ويتفق معه عدد لايستهان به من الاخوة الجنوبيين.

اما فيما يتعلق بالاتفاق على تقرير المصير للجنوبيين، والذى سبق أن تضمن المبادئ العامة لمبادرة دول الايجاد، كبديل لعدم وفاء الشماليين بالسودان بمتطلبات الوحدة العادلة والديمقراطية، فان اتفاق الاحزاب الشمالية المنضوية فى التجمع الوطنى الديمقراطى على قبول مبدأ تقرير المصير، كان يعنى ايضاً انه مجرد صمام امان، وتأكيد للاخوة الجنوبيين بأن الشماليين سيوفون بوعدهم فى اقامة النظام السياسى والاجتماعى الذى يكفل لهم جميع حقوق المواطنة المتكافئة.

ومن اجل ذلك، لم اجد نفسى متفقاً شخصياً مع تخوفات الاخوة فى مصر من حق تقرير المصير للجنوبيين، وذلك لأننا اذا وضعنا انفسنا فى مكانهم بحق وموضوعية وبالخلفية التاريخية للاسترقاق الاثنى الذى تبعه استرقاق وتهميش اقتصادى، وتلاه وحتى اليوم استرقاق عقائدى، واحتراب باسم الجهاد فى سبيل الله، فاننا سنجد لامناص من ان نمنح الجنوب هذا الحق، وهو حق تقرير المصير.

ويضيف على التوم: لقد ظللنا نقول للاخوة فى التجمع الوطنى الديمقراطى، بأن الكرة ظلت دائما فى ملعبهم، وان عليهم ان يؤكدوا الثوابت

على التوم:

سلام بدون ديمقراطية وعدالة اجتماعية لايمكن أن يصبح مستديما..

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تجعل من حق تقرير المصير مفهوما تجريديا.. وخلال اجتماعاتنا الاخيرة فى القاهرة، ونحن نفر يمثل اغلبية الفصائل السودانية، وخاصة اللاحزبيين منهم، تلك الاجتماعات التى ركزت على تقييم الاتفاق بدأنا بالقول بأنه لو كان التجمع الوطنى الديمقراطى قد بذل جهداً مركزاً وموضوعيا لتطوير مايسمي بمقررات مؤتمر القضايا المصيرية الذى عقد فى اسمرة عام ١٩٩٥، مثل فصل الدين عن الدولة، واقتسام الثروة، وغير ذلك، فان جون جارانج وحركته ماكانت لتذهب الى كينيا، وتضطر للجلوس مع حكومة الانقاذ، وما كانت قد سعت الى إضعاف عناصر الوحدة الوطنية، واستبدالها باطار عام لاتفاق يقربها من الانفصال مستقبلاً، اكثر مما يحفزها على الوحدة.

ويضيف على التوم: ان عديد كثير من خبراء العلوم السياسية من السودانيين، وكذلك توجهات ومواقف مصر الرسمية فيما يختص بالشعب السودانى، يتضح منها التعامل مع السياسة بتجريد وانعزال عن المفهوم الاجتماعى للتغيرات السياسية فى السودان.. فالقوى السياسية التقليدية، لم تعد مستندة على نفس القواعد الاجتماعية، لا كما ولا نوعاً.. ولعل الدكتور حسن الترابى بذكائه وطموحه الذى يشهد له به الكثيرون ممن يعرفونه، قد فطن الى هذه

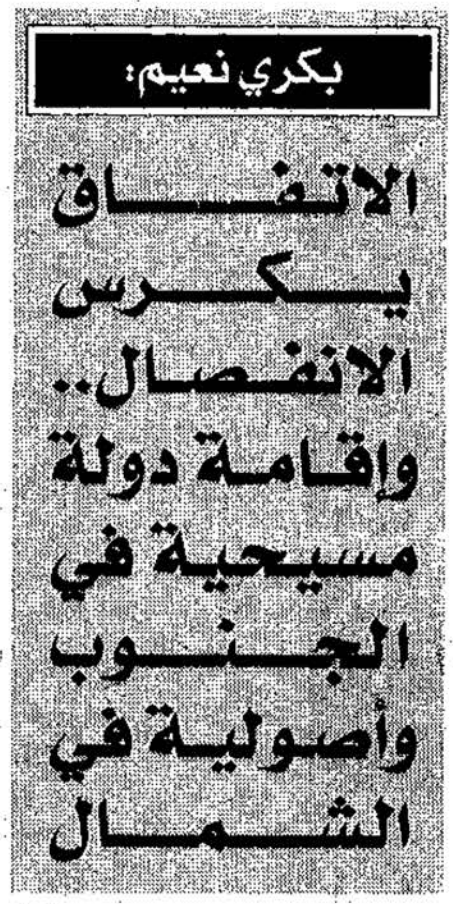

بكري نعيم:

الاتفاق يكرس الانفصال.. وإقامة دولة مسيحية في الجنوب وأصولية في الشمال

الحقيقة، فاستطاع منذ ما لا يقل عن أربعة عقود فى تجنيد واعادة تثقيف الاف من شباب الحزبين الاتحادى والأمة، هذا اضافة الى ان اغلبية المتعلمين السودانيين اليوم، وهم يربون على ثلاثة ملايين، اصبحوا مستقلين عن اى حزب من اقصى اليمين الى اقصى الشمال.. بالاضافة الى عدم ادراك هذه الحقيقة، فان مصر الرسمية - للأسف الشديد - مازالت تتعامل مع الشعب السودانى بأساليب تقليدية، هى خليط من رومانسية العلاقة، ومن ادراك حقيقة ان من اهم التغيرات الاجتماعية التى طرأت على السودان، هى نشوء طبقة اقتصادية لها مصالح ذاتية، قد تكون متعارضة مع مصالح مثيلتها فى مصر.

لقد عشت فى مصر وحتى الآن منذ اكثر من ١٥ سنة، بل عاملت وتعاملت مع الاقتصاد المصرى ومع رجال اعمال مصريين، كما شاهدت الطفرة الانمائية والاقتصادية المصرية.. ومن خلال ذلك ارى وبكل وضوح فرصاً وامكانيات بلا حدود للتعاون الاقتصادى بين مصر والسودان، لدرجة قد لاتخطر ببال كثير من الاخوة المصريين على المستوى الرسمى وغير الرسمى.. غير ان تفعيل هذه العلاقات التعاونية والتكاملية ينبغى ان يعالج فى اطار سياسى مختلف كل الاختلاف عما ظل يمارس تاريخيا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الحرب فى الودان لم تخلف سوى الفقروالمرض والموت

ومما لمست خلال اقامتى فى مصر، ان اغلبية الاخوة المصريين الذين لم تتح لهم فرص للتعامل المباشر مع سودانيين فى السودان او فى مصر، او فى خارج البلدين، يجهلون المرتكزات الاساسية للعلاقة بين شعبى مصر والسودان، بل ويتعامل معها اغلبهم بمفاهيم ومعايير سطحية، قد تؤدى الى انتكاسات خطيرة.. ولكم وددت ان ارى محاولات اعادة صياغة مشروعات التكامل بين البلدين، والتى كانت موضوع اجتماعات مشتركة بين الجانبين المصرى والسودانى، تأخذ منحى غير تقليدى، وان تفتح مجالات تعاون اوسع وارحب مبنية على الميزات النسبية لكل بلد، وعلى اهداف اعادة هيكلة الاقتصاديين هيكلة فعلية لإحداث تكامل حقيقى فى المدى البعيد.

ويضيف على التوم وزير الزراعة السودانى الاسبق: ومن هذا المنطلق ارى ان دعوة الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد، دعوة حق، صادرة عن رجل يقدر اهمية وضرورة تاكيد العلاقات بين البلدين لما فيه صالح ابناء وادى النيل.. غير اننى وبكل صراحة لا ارى ان تطوير العلاقات ينقصه مثل هذه الادارات الرسمية المقترحة، بقدر ما ينقصه اعادة صياغه الفهم المصرى للتحولات الاقتصادية والاجتماعية فى السودان، وهو ما سبق ذكره.. وهناك ثمة مشكلة اخرى لابد من حلها، وهى مشكلة تعدد مراكز اتخاذ القرار المصرى بالنسبة للشأن السودانى.. فرغم ان اغلب السودانيين يقدرون أمن مصر، الا انهم يفضلون ان تكون معالجة الشأن السودانى عند وزارة الخارجية المصرية فى المقام الأول.

ويضيف: ان امن مصر ومستقبلها الاقتصادى فى السودان.. فالسودان به ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة هذا بخلاف المراعى والغابات، بالاضافة الى الثروة الحيوانية، ويمكن لمصر ان تعيد هيكلة الانتاج الزراعى، وان تستورد من السودان سلعة غذائية وصناعية زراعية مثل القطن والسكر والزيوت بتكلفة اقل.. لذا فان التكامل بين شعبى وادى النيل يمكن ان يحقق امال واحلام كلا البلدين اذا ما احسنت النوايا.

نريد ضمانات حقيقية

● أمين عكاشة ممثل الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى بالقاهرة.. يقول: توجد فى السودان ٧ أحزاب سياسية كبرى، لها وجود تاريخى وجماهيرى عريض، هذه الاحزاب بالاضافة الى النقابات المهنية وهى تمثل ايضا قوى شعبية كبيرة، لم تشارك فى توقيع اتفاق «ماشاكوس» الذى وقع بين قطبين فقط.. وقد مرت السودان بتجربة مماثلة عام ١٩٧٢ فى عهد الرئيس السابق جعفر نميرى عندما وقع اتفاقا مع احدى الحركات الجنوبية، وكانت النتيجة انهيار الاتفاق لعدم مشاركة الاحزاب والقوى السياسية، سواء الموجودة فى الشمال، او الموجودة فى الجنوب.

ويضيف عكاشة: صحيح نحن مع وقف الحرب، ووقف نزيف الدم بين ابناء السودان، لكننا نريد ضمانات لنجاح هذا الاتفاق، وان يكون اتفاقا مبنيا على قواعد واسس سليمة، ويتضمن كل الحقوق الشرعية.. وهذا لن يتحقق الا بمشاركة كل الاحزاب والقوى السياسية فى السودان.

ويضيف: هناك مظالم وحقوق لسكان الجنوب، لم تحققها حكومة السودان، ومن هنا فان انفصال الشمال عن الجنوب سوف يتوقف على ماتحققه حكومة السودان من تطبيق نظام ديمقراطى عادل، واعطاء الجنوبيين كل حقوق المواطنة، الحق فى توزيع الثروة، والحق فى توزيع السلطة، والمشاركة فى الحكم، لأننا نريد سودانا موحدا.. ولو تمزق السودان سيخسر الجميع.. وهنا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

يجب على مصر وهى الشريك الحقيقى فى المصير السودانى، عليها ان تدعم السودان شمالا وجنوبا لتدعيم الوحدة.. وهذا ما تطالب به كل الاحزاب والقوى السياسية فى السودان، فالجميع يرى ضرورة مشاركة مصر بفاعلية فى هذا الشأن، ونطالب مصر بحضور الاجتماع الذى سيعقد هذا الشهر بين الشماليين والجنوبيين فى «ماشاكوس» فيما يعرف بالجولة الثانية، وان يكون حضورها ليس كمراقب، ولكن كمشارك مثلها مثل دول الايجاد.

كما اننا نريد مزيداً من التقارب والتفاعل المصرى السودانى فى ظل هذه الظروف الهامة والخطيرة، لذا اؤيد دعوة الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد، الذى ناشد فيها الجميع بضرورة وحدة الشعبين المصرى والسودانى، وتدعيم اواصر التعاون بينهما، فمصر هى صمام الامن للسودان، والسودان هى صمام الامن لمصر، ولايمكن فصلهما عن بعضهما البعض، لذا ارى ضرورة توثيق العلاقات الشعبية، والسياسية، والاقتصادية، ونبذ الخلافات لتحقيق المصالح العليا للشعبين والبلدين، والذى يحقق مصالح الامة العربية كلها.

تكثر به العيوب

● بكرى نعيم سياسى سودانى.. يقول: الاتفاق الذى وقع له جانب واحد ايجابى، بينما تكثر به العيوب.. فالايجابية الوحيدة فى هذا الاتفاق، انه سيؤدى الى وقف نزيف الدم بين السودانيين.. لكن من اخطر عيوب هذا الاتفاق انه يقود السودان الى نفق مظلم، ويكرس انفصال الجنوب عن الشمال.. وهذا ليس خطرا على مصر وحدها، ولكن على السودان والمنطقة العربية والافريقية كلها.. فالاتفاق وقع بين فئتين من فئات الشعب السودانى، والاثنان معاً لايمثلان اغلبية الشعب السودانى، فالجبهة الشعبية بقيادة جون جارانج لاتمثل الجنوب، ولا حكومة الانقاذ فى الخرطوم تمثل الشمال.. ومن هذا المنطلق فان اتفاق «ماشاكوس» يكون قد وقع بين حركة مسلحة، وحكومة عسكرية واى اتفاق بين هذين الطرفين سينهار كما انهار اتفاق ١٩٧٢ الذى وقع فى اديس ابابا فى عهد الرئيس السابق جعفر نميرى.

لذا يجب ان نضع استراتيجية واضحة لكيفية الاستفادة من الاتفاق الذى وقع بعد ان اصبح امرا واقعا.. يجب علينا الا نقف فى مواجهة القطار، بل علينا ان نكون جزءا من ركاب هذا القطار، ثم نهدئ من سرعته، ثم نوجهه فى الاتجاه الصحيح الذى يخدم وحدة السودان ومصالح السودانيين.. يجب ان نوظف هذا الاتفاق للتعايش السلمى فى سودان جديد موحد يتجاوز اخطاء وسلبيات الماضى.

واتفاق «ماشاكوس» مرفوض من كل القوى السياسية فى السودان، لأنه لم يشمل كل الاحزاب والقوى السياسية فى السودان، كما انه خارج عن اطار المبادرة العربية، كما انه يكرس وجود سلطة عسكرية فى الجنوب، وسلطة اصولية فى الشمال.. هاتان السلطتان فى الشمال والجنوب سوف تدعمهما دول كثيرة، ليس حبا فيهما، ولكن لتحقيق مصالح امنية اولاً، واقتصادية وسياسية ثانياً، وعلى راس هذه الدول اسرائيل.. فاسرائيل يمكنها ان تدعم وجود دولة اصولية فى شمال السودان لتهديد امن مصر والسعودية، وبالتالى تهديد الامن القومى العربى.. والسؤال الذى يطرح نفسه: لماذا تسمح امريكا باقامة دولة اصولية فى شمال السودان، بينما هى نفسها، تضع فيتو لمنع قيام اى دولة اصولية فى العالم، بل تسعى لتغيير مناهج التربية الدينية فى بعض الدول العربية.

ويضيف بكرى نعيم: ان دعوة الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد تؤكد غياب الاستراتيجية العربية تجاه السودان، ونحن كسودانيين نشكره، لأنه يطالب بضرورة وحدة الشعبين المصرى والسودانى، كما يطالب بدور مصرى فعال لتحقيق التكامل الاقتصادى بين شعبى وادى النيل لما فيه مصلحة الشعب المصرى والسودانى، وهذا امل نريد ان يتحقق وبسرعة.

أمين عكاشة:

الموقعون على الاتفاق تجاهلوا الأحزاب والقوى في شمال وجنوب السودان..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية